

الاقتصاد الإسرائيلي في ظل وباء الكورونا وعدم إقرار ميزانية للحكومة

عاص أطرش

تحت المجهر

■ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي أثناء مواجهة أزمة الكورونا ■ تدهور سوق العمل من التشغيل شبه الكلي إلى نسب بطالة عالية صراعات سياسية تحول دون إقرار ميزانية للعام ٢٠٢٠ قطاع الـ «هاي تك»، ينقذ إسرائيل من الانجرار إلى أزمة اقتصادية مستفحلة.



إسرائيل ٢٠٢٠-٢٠٢١: إغلاق وكمامات وانتخابات. (الصورة عن موقع مؤسسة هاينريش بول بالانكليزية).

الملخص التنفيذي

لعب عاملان رئيسيان تأثيراً محورياً على الأداء الاقتصادي في العام ٢٠٢٠، هما: انتشار وباء الكورونا، وعدم وجود ميزانية عامة مُقَرَّة.

طراً انخفاض حاد على مؤشرات سوق الأوراق المالية في آذار ٢٠٢٠ على خلفية انتشار الكورونا، وعادت مؤشرات بورصة تل أبيب إلى الارتفاع متأثرة بالإعلان عن تطوير تطعيمات للوباء والبدء بتطعيم المواطنين في الشهر الأخير من العام ٢٠٢٠.

على الرغم من تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٢٠، فإن الآثار الاقتصادية لمواجهة الكورونا كانت أقل وطأة على إسرائيل مقارنة بمعظم دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)

لم يتم إقرار الميزانية في ٢٠٢٠ و٢٠٢١ بسبب الأزمة السياسية الداخلية، مما تسبب في حل الكنيست والذهاب إلى انتخابات رابعة خلال عامين (في ٢٣ آذار ٢٠٢١).

أعدت الحكومة الإسرائيلية برنامجاً اقتصادياً لمواجهة آثار أزمة الكورونا بقيمة ١٣٧ مليار شيكل، نُفذ منه حسب التقديرات الأولية ٧٣٪.

أبقت شركات التدرّج الائتماني الدولية الثلاث على التدرّج الائتماني لإسرائيل، على الرغم من انتشار وباء الكورونا، وزيادة معدل الدين العام للناتج، والأوضاع السياسية – بالذات المحلية – وعدم المصادقة على الميزانية العامة. لكل من العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

يتصدر الاتحاد الأوروبي قائمة تصدير السلع بنسبة ٣١٪ (بدون المجوهرات)، ثم الولايات المتحدة بنسبة ٢٣,١ الدول الآسيوية بنسبة ٢٢,١٪.

حدد بنك إسرائيل سعر الفائدة بـ ٠,١٪ ونتيجة للوباء تدخل في سندات الدين والعملة الأجنبية، وقدم تسهيلات أخرى للبنوك التجارية بهدف الحفاظ على السيولة النقدية للحفاظ على استقرار الأسواق.

على الرغم من انخفاض عدد الأجيرين في سوق العمل في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام ٢٠١٩، فإن قطاع الهايتك شهد ارتفاعاً في عدد الأجيرين، بواقع ٣٦٠ ألف عامل، وبزيادة ١٣ ألفاً عن العام السابق.

مدخل

يستعرض هذا الفصل أهم المؤشرات الاقتصادية في ظل انتشار وباء الكورونا، وقيام حكومة التناوب بين حزب الليكود وحزب «أزرق أبيض» التي حُلت قبل انتهاء العام ٢٠٢٠، ما استدعى الذهاب إلى انتخابات برلمانية للمرة الرابعة خلال عامين. رافق هذه الفترة عدم إقرار ميزانية للعام ٢٠٢٠، ما اضطر الحكومة إلى تشريع تعديلات في قانون الأساس للميزانية لمواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة بسبب الكورونا. ضمن هذه المعطيات يأتي هذا الفصل لرصد الأداء الاقتصادي وتزويد القارئ ببيانات حول السياسات الاقتصادية المالية والنقدية التي اتخذت بهدف مواجهة الأضرار الاقتصادية لوباء الكورونا، وإسقاطات هذه السياسات اقتصادياً على المدينين القريب والبعيد.

استقى الفصل مُعطياته من المصادر الإسرائيلية الرئيسية، وهي: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وبنك إسرائيل، ووزارة المالية، إضافة لمصادر أخرى.

يشمل الفصل ثلاثة أجزاء رئيسية. يتابع الجزء الأول أهم مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الذي شهد تراجعاً بـ ٢,٥٪ بعد سنوات عدّة من النمو والاستقرار في معدلات النمو، وقد ساهم في هذا التراجع، انخفاض الإنفاق على الاستهلاك الشخصي بنسبة ٩,٥٪، وانخفاض الاستثمارات في الأصول الثابتة (غير المنقولة) بنسبة ٤,٩٪. أما الناتج التجاري فانخفض بـ ٢,٧٪، وقد ساهم في هذا الانخفاض بشكل كبير قطاع المواصلات والتخزين الذي تضرر في الأساس نتيجة للإغلاقات والتباعد الاجتماعي، كذلك أظهر هذا الباب أن صادرات السلع والخدمات ارتفعت بـ ٠,٧٪، فيما انخفضت واردات السلع والخدمات بـ ٨٪. يشتمل هذا الجزء على تأثيرات الكورونا على سوق العمل الذي انتقل من وضع تشغيلي شبه كامل إلى معدلات بطالة سنوية فاقت ١٨٪، ويستعرض أيضاً معدلات التضخم الشهرية والسنوية، حيث يبين أن معدل التضخم انخفض بـ ٠,٧٪.

يستعرض الجزء الثاني السياسات الاقتصادية والخطوات المالية والنقدية المتخذة لمواجهة الكورونا. ففي المجال المالي، وعلى الرغم من عدم وجود ميزانية مصادق عليها للعام ٢٠٢٠، فإن الحكومة اتخذت خطوات إصلاحية عدة، أدت إلى عجز مالي كبير في الميزانية، فاق ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ارتفاع الدين العام بالنسبة للناتج إلى ما يزيد عن ٧٣٪. يبين هذا الجزء أن التدرّج الائتماني لإسرائيل لم يتغير. كما يستعرض السياسات النقدية، وأهمها تخفيض نسبة الفائدة لـ ٠,١٪، واقتناء البنك المركزي لسندات الدين الحكومية بهدف زيادة العرض النقدي ضمن سياسته النقدية التوسعية، إضافة إلى التدخل في سوق العملة الأجنبية والتأثير على أسعار العملات بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. في الجزء الثالث استعراض لأهم التحولات في سوق الأوراق المالية والسندات، وانخفاض مؤشرات الأسهم محلياً وعالمياً على أثر الصدمة الأولية التي سببتها الكورونا، وما تلاها - بعد استيعاب الصدمة

الأولى وبدء الحديث عن تطوير تطعيمات - من ارتفاع مؤشرات الأسهم، واستمرار الارتفاع مع البدء في التطعيمات في نهاية العام ٢٠٢٠.

١. مؤشرات اقتصادية عامة

١.١ الناتج المحلي الإجمالي

أظهرت بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في العقد الأخير كانت موجبة (شكل رقم ١)، وتراوح بين ٤,٣٪ - ٨,٣٪ في السنوات الأربع التي سبقت العام ٢٠٢٠، فيما أشارت التنبؤات المتعددة إلى أن معدل النمو في العام ٢٠٢٠ سيكون موجباً بارتفاع ٣,٠٪، إضافة إلى أن بيانات سوق العمل أفادت قبيل العام ٢٠٢٠ بأن الاقتصاد الإسرائيلي وصل إلى تشغيل كامل. مع ظهور وباء الكورونا في نهاية العام ٢٠١٩، وانتشاره لاحقاً، تغيرت المؤشرات الاقتصادية لمعدلات النمو، وأظهر الربع الأول من العام ٢٠٢٠ أن معدل نمو الناتج الإسرائيلي كان سالباً، وبلغ ٨,٦٪ بالمعدل السنوي (٧,١٪ في الربع الأول من العام ٢٠٢٠ مقارنة بالربع الرابع من العام ٢٠١٩). وخلال الربع الثاني الذي شمل فترة الإغلاق في نيسان وحزيران وأيار، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب ٣٠٪ في المعدل السنوي (٥,٨٪ في الربع الثاني).^١ نتج التراجع عن التقييدات في القطاعات التي تأثرت بالأزمة الصحية بشكل مباشر، على أثر إيقاف النشاط الاقتصادي أو تخفيضه في فروع عديدة، مثل: فرع الخدمات السياحية، الضيافة، الترفيه، وغيرها والتي اضطرت إلى إيقاف أو تخفيض نشاطها. من القطاعات.

تغير الاتجاه في النصف الثاني من العام ٢٠٢٠، ودخل الناتج المحلي إلى معدلات نمو عالية نسبياً، إذ وصل معدل النمو في الربع الثالث إلى ٣٨,٩٪ بحساب سنوي (٦,٨٪ في حساب ربعي)، واستمر هذا الاتجاه الإيجابي في الربع الرابع بواقع ٦,٤٪. يذكر أن جزءاً لا بأس به من النمو في الربع الرابع نتج عن ارتفاع الاستيراد في مركبات السفر (على أثر تغيير سياسة الضرائب)، ليصل معدل التغيير السنوي السلبي إلى ٢,٥٪ في العام ٢٠٢٠. اعتماداً على تنبؤات النمو المسبقة المتوقعة للعام ٢٠٢٠ (٣٪)، فقد بلغ الضرر الذي لحق بالناتج المحلي الإجمالي -٥,٥٪ خلافاً

مع ظهور وباء الكورونا في نهاية العام ٢٠١٩، وانتشاره لاحقاً، تغيرت المؤشرات الاقتصادية لمعدلات النمو. وأظهر الربع الأول من العام ٢٠٢٠ أن معدل نمو الناتج الإسرائيلي كان سالباً، وبلغ ٨,٦٪ بالمعدل السنوي.

للتقديرات الأولية لكل من: بنك إسرائيل الذي قدر التراجع بـ ٣,٣٪، ووزارة المالية التي توقعت تراجعاً بنسبة ٣٪؛ بمعنى أن الضرر المتوقع للناتج فوق الـ ٦٪. أكدت بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع بـ ٢,٥٪، وبذلك فإن التراجع كان أقل ضرراً عما هو

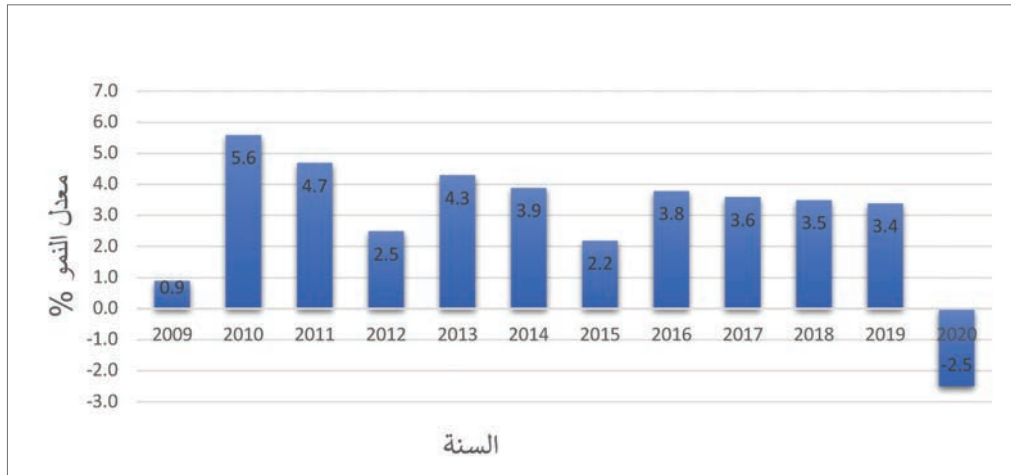
عليه في دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)، حيث يُتوقع أن يتراجع ناتجها المحلي الإجمالي بـ ٢.٥٪، ٥٪ يعزى تدني التراجع الأقل في الناتج الإسرائيلي لتركيبه المبني القطاعي للاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتبر أقل انكشافاً لوباء الكورونا بسبب كونه منحازاً للتكنولوجيا، حيث استمر تصدير خدمات الهايتك في النمو بوتيرة عالية، مع هذا فإن التراجع الذي حدث للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي نتيجة الكورونا لم يحدث منذ العام ١٩٥٠.

أما الناتج المحلي للفرد فقد انخفض بنسبة ٤.٢٪ بعد ارتفاع بـ ١.٥٪ في العام ٢٠١٩، وهي نسبة مماثلة للانخفاض في الناتج المحلي للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين انخفض الناتج المحلي للفرد في إسبانيا بـ ١١.٤٪، وفي المملكة المتحدة بـ ١٠.٤٪، ألمانيا -٥٪، النرويج -١.٥٪ وارتفع في إيرلندا بـ ٢.٥٪.

تغير الاتجاه في النصف الثاني من العام ٢٠٢٠، ودخل الناتج المحلي إلى معدلات نمو عالية نسبياً، إذ وصل في الربع الثالث إلى ٣٨.٩٪ بحساب سنوي (٨.٦٪ في حساب ربعي)، واستمر هذا الاتجاه الإيجابي في الربع الرابع بواقع ٦.٤٪.

في العام ٢٠٢٠، تراجع الإنفاق على الاستهلاك الشخصي بـ ٩.٥٪.

الشكل رقم (٣): التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بالنسب المئوية ٢٠٠٩-٢٠٢٠



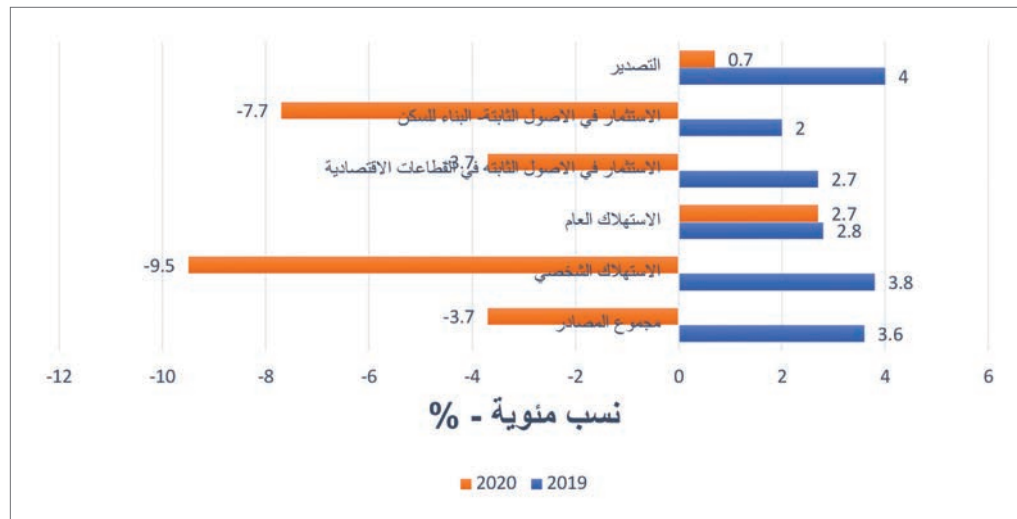
في العام ٢٠٢٠، تراجع الإنفاق على الاستهلاك الشخصي بـ ٩.٥٪، ويعتبر الإنفاق الشخصي أحد المركبات الأساسية التي تدفع باتجاه نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، لكن انتشار وباء الكورونا وأثره الكبير على قطاع السياحة والترفيه والقطاعات الأخرى واتباع سياسة الإغلاقات والتباعد الاجتماعي، كان له أثر كبير على تراجع الإنفاق.

الجدول رقم (٤): بعض مؤشرات انخفاض الاستهلاك خلال العام ٢٠٢٠.

انخفاض بنسبة ٦.٥٪	إنفاق على الاستهلاك الأسري
انخفاض بنسبة ٧٨.٤٪	إنفاق الإسرائيليين في خارج البلاد
انخفاض بنسبة ٦٤.٥٪	إنفاق الأجانب في البلاد
انخفاض بنسبة ١٠.٣٪	إنفاق المؤسسات غير الربحية الخاصة التي تقدم خدمات للأسر

أما مجموع الاستعمالات من الناتج المحلي والاستيراد في العام ٢٠٢٠ فانخفضت بـ ٣,٧٪ خلال العام ٢٠٢٠، مقارنة بارتفاع بـ ٣,٦٪ خلال العام ٢٠١٩، كما هو مفصل في الشكل رقم (٢).

الشكل رقم (٤): التغييرات في استعمالات الناتج المحلي بالنسب المئوية.



تشير بيانات الناتج التجاري أن نسبة الانخفاض خلال العام ٢٠٢٠، كانت أعلى من الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، في حين كان الارتفاع في الناتج التجاري في الأعوام السابقة أعلى من الارتفاع في الناتج الإجمالي (جدول رقم ٢). فقد انخفض الناتج التجاري خلال العام ٢٠٢٠ بـ ٢,٧٪ مقارنة بارتفاع بقيمة ٣,٨٪ في العام ٢٠١٩ و ٣,٦٪ في العام ٢٠١٨. كان الانخفاض الأعلى في خدمات المواصلات والتخزين حيث بلغ - ٢٠,٥٪، وتفسر ظاهرة الإغلاقات المحلية والموانئ الجوية هذا الانخفاض، ويليه خدمات التجارة وخدمات الضيافة التي انخفضت بـ ٥,١٪، في الوقت الذي ارتفع فيه الناتج التجاري للصناعة والتعدين بـ ٣,١٪، وارتفع قطاع المعلومات والاتصالات بـ ٦,١٪.

جدول رقم (٥): التغيير في الناتج التجاري ومركباته بأسعار الأساس في العام ٢٠٢٠

مقارنة بالعام ٢٠١٩ (قطاعات مختارة)^٦

السنة	مجمّل القطاع التجاري	الصناعة والتعدين	البناء	التجارة وخدمات الضيافة والغذاء	المعلومات والاتصالات	خدمات المواصلات، التخزين والإرساليات	الخدمات المالية والخدمات التجارية الأخرى
٢٠١٨	٣,٦	٢,٦	٥,٨	٢,٨	٦,٢	٤,٧	٣,١
٢٠١٩	٣,٨	٢,٥	٣,٨	٢,٨	٦	١,١	٥,٩
٢٠٢٠	٢,٧-	٣,١	٤,٢-	٥,١-	٦,١	٢٠,٥-	٣,٢-

بلغ الدخل القومي المتاح للفرد بأسعار السوق ١٣٠ ألف شيكل للفرد، وكان نصيب التوفير القومي الصافي ١٤,٦٪ من الدخل القومي المتاح مقارنة بـ ١٣,١٪ في العام ٢٠١٩، أما معدل التوفير الفردي الصافي فبلغ ٢٥,٩٪ من الدخل الفردي المتاح، مقارنة بـ ١٨٪ في العام ٢٠١٩، أما معدل التوفير الفردي العام فبلغ ٣٥,٢٪ في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٨,١٪ في العام ٢٠١٩.

١.٢ ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

تشير البيانات شبه النهائية للعام ٢٠٢٠^٧ إلى أن الفائض في الحساب الجاري بلغ ٢٠,١ مليار دولار مقارنة بفائض قيمته ١٣,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٩، و٩,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٨، يأتي هذا الارتفاع في نتيجة لانخفاض العجز بحساب السلع بواقع ٥,٢ مليار دولار، وارتفاع فائض

بلغ الدخل القومي المتاح للفرد بأسعار السوق ١٣٠ ألف شيكل للفرد، وكان نصيب التوفير القومي الصافي ١٤,٦٪ من الدخل القومي المتاح مقارنة بـ ١٣,١٪ في العام ٢٠١٩.

حساب الخدمات بـ ٤,٨ مليار دولار^٨.

بلغ حجم صادرات السلع والخدمات ١١٤ مليار دولار بانخفاض ١,٧ مليار دولار عن العام ٢٠١٩، وبلغ حجم تصدير السلع ٥٩,٧ مليار دولار، منها تصدير سلع (بدون السفن والطائرات والمجوهرات) بقيمة ٥١ مليار دولار.

يدل اتجاه التصدير على أن الصادرات انخفضت بعد الربع الأول من العام ٢٠٢٠، وكان الربع الثاني الأكثر انخفاضاً، إذ بلغ حجم الصادرات فيه ١٣,٦ مليار دولار. أما حجم صادرات الخدمات فبلغ ٥٣,٩ مليار دولار، منها تصدير خدمات في مجال التكنولوجيا والخدمات غير الملموسة بقيمة ما يزيد عن ٤٧ مليار دولار. كان الانخفاض الأكبر في تصدير الخدمات من نصيب الخدمات السياحية، إذ انخفض من ٧,٦ مليار دولار إلى ٢,٦ مليار دولار. أما حجم واردات السلع والخدمات في العام ٢٠٢٠ فوصل إلى

٩٦,٦ مليار دولار بانخفاض ١٠,٦٪ مقارنة بـ ٢٠١٩. بلغ حجم واردات السلع ٧٠,٤ مليار دولار، منها ٦٠,٤ مليار دولار واردات بدون السفن والطائرات والمجوهرات)، وقد انخفضت الواردات منذ الربع الأول من العام ٢٠٢٠ مقارنة بالربع الرابع من العام ٢٠١٩، واستمر الانخفاض في الربع الثاني، ثم بدأ بالارتفاع في الربع الثالث ووصل ذروته في الربع الرابع، حيث وصل حجم الواردات إلى ١٨,٦ مليار دولار. يذكر أن واردات المجوهرات كانت الأعلى في الربع الأول من العام ٢٠٢٠، حيث بلغ حجمها ١,٣٥٩ مليار دولار، وانخفض في الربع الثاني إلى ٥٠١ مليون دولار، ثم عاد للارتفاع وبلغ في الربع الرابع ٧٢٥ مليون دولار. أما استيراد الخدمات فبلغ ٢٥,٧ مليار دولار مقارنة بـ ٣٢,٣ مليار دولار خلال العام ٢٠١٩. وانخفضت واردات الخدمات في الربعين الثاني والثالث، ثم عادت لترتفع في الربع الرابع. يذكر أن خدمات الواردات السياحية انخفضت من ٨,١٥٤ مليار دولار في العام ٢٠١٩ لتصل إلى ١,٨٤٦ مليار دولار في العام ٢٠٢٠.

فيما يتعلق بتوزيع تصدير السلع حسب الدول، فقد تصدرت قائمتها الاتحاد الأوروبي بنسبة ٣١٪ من تصدير السلع بدون المجوهرات، تلتها الولايات المتحدة الأميركية بنسبة ٢٣,١٪، ثم الدول الآسيوية بنسبة ٢٢,١٪، ويوزع الباقي على باقي دول العالم. أما الحجم الأكبر من الواردات السلعية فكان من نصيب الاتحاد الأوروبي، تليه الدول الآسيوية، ثم باقي دول العالم والولايات المتحدة حسب الترتيب. يذكر أن الدول التي كان لإسرائيل فائز في التجارة الخارجية للسلع معها (بدون احتساب المجوهرات) هي: الولايات المتحدة، البرازيل، المملكة المتحدة، روسيا، أستراليا، كندا، سلوفانيا والمكسيك.^٩ أما حجم التبادل السلعي والخدمي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فقد شهد تغييرات طفيفة كما هو مفصل في الجدول رقم (٣).

**الجدول رقم (٦): التبادل التجاري السلعي والخدمي الإسرائيلي مع السلطة الفلسطينية ٢٠١٩-٢٠٢٠،
بملايين الدولارات.**

٢٠٢٠	٢٠١٩	التفاصيل
٣٨٨٠	٤٣٠٠	الصادرات السلعية إلى السلطة الفلسطينية
٧٣٦	٧١٥	الواردات السلعية من السلطة الفلسطينية
٧٨٥	٩٣١	الصادرات الخدمية إلى السلطة الفلسطينية
٤٤٩	٤٠٥	الواردات الخدمية من السلطة الفلسطينية

ومن قراءة ميزان المدفوعات يتبين أن هناك ارتفاعاً في استثمارات مواطني إسرائيل في الأوراق المالية الأجنبية المتداولة بنحو ١٧,٥ مليار دولار خلال العام ٢٠٢٠، أما استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الإسرائيلية المتداولة فارتفعت بـ ١٨,٣ مليار دولار، مقارنة بانخفاض ٢٦ مليون دولار في العام ٢٠١٩، وارتفعت أيضاً الاستثمارات الأخرى لمواطني إسرائيل في الخارج بـ ٧,٢ مليار دولار خلال العام ٢٠٢٠، أما الاستثمارات من المواطنين الأجانب في إسرائيل فقد ارتفعت بـ ١,٢ مليار دولار في العام ٢٠٢٠. وارتفعت أرصدة العملة الأجنبية في إسرائيل خلال العام ٢٠٢٠ بـ ٣٧,٨ مليار دولار، وللتلخيص: بلغ مجمل الأصول الإسرائيلية في الخارج ٦٠٦,٣ مليار دولار، وبلغت الالتزامات الإسرائيلية للخارج ٤١٠,٦ مليار دولار، أي بفائض أصول عن التزامات بحجم ١٩٥,٦ مليار دولار.^{١١}

الجدول رقم (٧): مؤشرات متنوعة من ميزان المدفوعات ٢٠١٩-٢٠٢٠، بمليارات الدولارات.

التفاصيل	٢٠١٩	٢٠٢٠
تحويلات رأس المال الصافية إلى إسرائيل	١.٦	١.٤
حجم الاستثمارات المباشرة لمواطني إسرائيل في الخارج	٨.٦	٥.٩
الاستثمارات المباشرة للمواطنين الأجانب في إسرائيل	١٩	٢٤.٨

١.٣ خصائص قوة العمل ومعدلات الأجرة الشهرية

يتناول هذا الجزء معدلات المشاركة في قوة العمل خلال العام ٢٠٢٠، وهي معدلات سنوية أخذت بعين الاعتبار الإغلاقات المتكررة منذ آذار ٢٠٢٠ نتيجة لانتشار الكورونا، وميّزت بين العاطلين عن العمل نتيجة الكورونا - وهم المجموعة السكانية التابعة لقوة العمل والتشغيل، ويُعرفون كعمال في إجازة بدون راتب، يتقاضون مخصصات تأمين وطني - وبين العاطلين عن العمل حسب التعريف الرسمي، وحسب ما كان متعارفاً عليه في الأشهر التي سبقت الوباء، كذلك الأمر بالنسبة لمعدلات الأجرة الشهرية للأجيرين، فكل الأجيرين الموجودين في إجازة بدون راتب لم تدخل مخصصات التأمين التي يتقاضوها في مُعدل الأجرة الشهرية للأجيرين. وبما أن نسبة كبيرة منهم هم أصحاب وظائف أجرتها الشهرية مُتدنية نسبياً، فمن المتوقع أن يرتفع معدل الأجرة الشهرية للأجيرين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن شهري كانون الثاني وشباط لم يشهدا تأثيراً على قوة العمل، وبدأ التأثير منذ آذار ٢٠٢٠.

مع انتشار وباء الكورونا الذي شهد الإغلاق الأول في آذار، وتسبب بتعطيل نحو ٣٧٪ من النشاط الاقتصادي (بمصطلحات الناتج)، تقدم نحو مليون عامل بطلبات تخصيص تأمين (رسوم) البطالة. بزيادة نحو ٨٥٠ ألف عامل مقارنة بشباط، منهم نحو ٩٠٪ على أساس خروجهم لإجازة بدون راتب، حسب سياسة الحكومة.

مع انتشار وباء الكورونا الذي شهد الإغلاق الأول في آذار، وتسبب بتعطيل نحو ٣٧٪ من النشاط الاقتصادي (بمصطلحات الناتج)، تقدم نحو مليون عامل بطلبات تخصيص تأمين (رسوم) البطالة، بزيادة نحو ٨٥٠ ألف عامل مقارنة بشباط، منهم نحو ٩٠٪ على أساس خروجهم لإجازة بدون راتب، حسب سياسة الحكومة. ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٤٪ من قوة العمل، ومع تقدم الوقت، وبعد الإعلان عن فتح العديد من النشاطات الاقتصادية، تراوح معدل البطالة عشية الإغلاق الثاني في أيلول بين ١١٪- ١٢٪ من قوة العمل^{١٢}، لكنه وصل إلى ١٨٪ مع بدء التسهيلات في تشرين الأول بعد الإغلاق الثاني، بعد أن بلغ ٢٣٪ في منتصف شهر تشرين الأول.

الجدول رقم (٨) معدل البطالة السنوية من آذار- كانون الأول ٢٠٢٠^{١٣}

معدل البطالة العادية	٤.٥٪
معدل البطالة الواسعة	١٨.٢٪
معدل البطالة السنوية لكل الأشهر	٤.٣٪
معدل بطالة الذكور	٤.٥٪
معدل بطالة الإناث	٤.١٪
معدل البطالة بين اليهود	٤.٥٪
معدل البطالة بين العرب	٣.٥٪

اختلفت معدلات البطالة حسب الفروع الاقتصادية، لأن أزمة الكورونا الاقتصادية تفاوت تأثيرها على القطاعات والفروع المختلفة، كذلك في فترة الإغلاقات أعلنت بعض الفروع كفروع حيوية لضرورتها، وأخرى جرى إيقاف العمل فيها أو تزويد خدماتها مراعاة لهدف التباعد الاجتماعي، وفي بعض الأحيان نتيجة لمناوشات حزبية داخل الحكومة التي عجزت على اتخاذ قرارات مناسبة. فكما يظهر الجدول رقم ٦، كان أكثر الفروع تأثراً فرع الفنون والترفيه، إذ استغنى عن ٣٥٪ من العمال نسبة لعدد العمال في ٢٠١٩ في الإغلاق الأول في آذار ٢٠٢٠، وبعد الإغلاق الأول عاد ٢٢,٧٪ إلى عملهم، فكانت نسبة العاطلين عن العمل بالمعدل السنوي في هذا الفرع ٩,٩٪ حسب التي يتقاضون تأمينات بطالة من مؤسسة التأمين الوطني في العام ٢٠٢٠. وتأثرت سلباً نسبياً، بشكل كبير نتيجة للكورونا الاقتصادية كل من الفروع الآتي: خدمات الضيافة والغذاء، خدمات المواصلات والتخزين والتبريد، الخدمات الأخرى، تجارة الجملة والتجزئة، البناء والعقارات. وكانت أقل الفروع تضرراً كل من الفروع الآتية: تزويد الكهرباء والغاز

والتكيف، الإدارة المحلية والعامة، التأمين الوطني، تزويد المياه والنفايات وتطهير المياه والخدمات الصحية، إضافة لبعض الفروع الصغيرة نسبياً من ناحية عدد العمال.

الجدول رقم (٩): معدل الموجودين في بطالة في فترة الكورونا في العام ٢٠٢٠ ويتلقون مخصصات بطالة من مجمل العاملين في العام ٢٠١٩ حسب الفروع (المعدلات بناء على إثر الإغلاق الأول في آذار ٢٠٢٠ والثاني في أيلول ٢٠٢٠).^{١٤}

نسبة	٢٠١٩	٢٠٢٠
عدد المشتغلين الأجيريين في إسرائيل (بالملايين)	٣٤٧٩	٣٤٢٧
معدل عدد ساعات العمل الأسبوعية	٣٥.٨	٣٣.٥
نسبة المشاركة في قوة العمل لجيل ١٥ سنة فما فوق	٪٦٣.٥	٪٦١.٨
نسبة مشاركة اليهود من جيل ١٥ سنة فما فوق	٪٦٧.٢	٪٦٦.٤
نسبة مشاركة العرب من جيل ١٥ سنة فما فوق	٪٤٥	٪٤١
مشاركة الرجال في قوة العمل	٪٦٧.٦	٪٦٣.٥
نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	٪٥٩.٦	٪٥٨.٢
معدلات التشغيل	٪٦١.١	٪٥٩.١
معدل تشغيل بين الرجال	٪٦٥.١	٪٦٢.٢
معدل التشغيل بين النساء	٪٥٧.٢	٪٥٥.٨

الجدول رقم (١٠): معدلات التشغيل والمشاركة في قوة العمل في إسرائيل ٢٠١٩-٢٠٢٠.

الفروع	عدد العاملين في ٢٠١٩	نسب مئوية			
		فصلوا في الموجة الأولى	عادوا بعد ان فصلوا في الموجة الأولى	فصلوا في الموجة الثانية	فصلوا في الموجة الأولى والثانية
المجموع	٤١٣٨.٠٠	٢٢.٥	١٤.٣	١.١	٥.٦
الفن والترفيه	٩٢٦.٠٠	٣٥	٢٢.٧	١.٢	١١.٨
خدمات الضيافة والغذاء	٢٧٢٨.٠٠	٣٣.٩	٢٠.٦	١.٩	١١.٧
خدمات المواصلات التخزين والبريد	١٥٢٨.٠٠	٣٢	١٦.٥	٠.٨	٦.٤

٦,٩	١٠,١	١,٢	٢١,٥	٣٠,٨	١٧٣٣٠٠	خدمات أخرى
٨,٥	٨,٤	١,٤	١٨,٣	٢٩,١	٢١٠٠	الأسر المنتجة للاستهلاك الذاتي
٦,٨	٩,١	١,٤	١٩,٧	٢٨,٩	٥٨٢١٠٠	تجارة الجملة والتجزئة
٨,٢	٦,٧	١,١	١٧,٨	٢٨,٦	٣٧٥٠٠	العقارات
٥,٧	٥,٦	١,٢	١٧,٤	٢٥,٧	٣٠٥٣٠٠	خدمات مهنية علمية وفنية
٥,٢	٦,٥	١	١٦,١	٢٣,٦	٢٥٦٤٠٠	التربية والتعليم
٧,٨	٤	١,١	١١,٨	٢٢	٣٠١٦٠٠	خدمات إدارية ومساندة
٧,٧	٣	١,١	١١,٧	٢١,٨	٢٤٨٥٠٠	البناء
٤	٦,٦	١,٢	١٤,٦	٢٠,٩	٦٣٤٠٠	الزراعة
٣,٥	٥,٣	٠,٧	١٤,٧	٢٠,١	٣٤٣٩٠٠	الخدمات الصحية والرفاه
٤,٤	٤	٠,٩	١٢,٣	١٩	٣٧٧٢٠٠	الصناعة
٣,٩	٣	٠,٩	١١,٢	١٧,٤	١٣٥٨٠٠	الخدمات المالية والتأمين
٤,٣	٢,٣	٠,٩	١٠,٣	١٧,١	٢٢٢٢٠٠	المعلومات والاتصالات
٣,٦	١,٥	٠,٧	٦,١	١١,٩	١٠٣٠٠	تزويد المياه، النفايات وتطهير المياه
٣,٤	١,٣	١,١	٥,١	١٠,٧	٥١٠٠	التعدين والتعجير
٢,٣	٠,٢	٠,٤	٥,٧	٩,٩	٢٩٠٠	مؤسسات خارج الدولة
١,٤	١,٣	٠,٥	٤,٣	٦,٧	٤٣٤١٠٠	الإدارة المحلية والعامّة والتأمين الوطني
١	٠,٦	٠,٣	٢,٤	٤,٢	١٥٥٠٠	تزويد الكهرباء والغاز والتكييف

تدل مقارنة نسب الاشتراك في قوة العمل في العام ٢٠٢٠ على أن الفجوة القائمة بين اليهود والعرب لم تتقلص. فمثلاً، وصلت الفجوة بين اشتراك اليهود والعرب إلى ٢٥,٤٪، فيما كانت في العام ٢٠١٩ (٢٢,٦٪). وتبرز الفروقات حسب الجنس، إذ بلغ اشتراك الذكور اليهود في العام ٢٠٢٠ (٦٨,١٪) وهي نسبة أقل ١٪ مما كانت عليه في العام ٢٠١٩، أما الذكور العرب فبلغت نسبة اشتراكهم ٥٤٪ في العام

على الرغم من انخفاض عدد الأجيرين في سوق العمل في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق، فإن قطاع الهايتك شهد ارتفاعاً، حيث بلغ عدد الأجيرين فيه ٣٦٠ ألف عامل، بزيادة ١٣ ألفاً عن العام السابق.

٢٠٢٠، وهي نسبة أقل بـ ١,٦٪ من العام ٢٠١٩. أما الفجوة في العام ٢٠٢٠ بين الذكور اليهود والعرب فبلغت ١,١٤٪، فيما بلغت الفجوة بين النساء اليهوديات والعربيات ١,٣٧٪ في العام نفسه، إذ بلغت نسبة اشتراك النساء اليهوديات ٩,٦٤٪ بانخفاض ٢,١٪ عن العام ٢٠١٩، في ما العربيات ٨,٢٧٪؛ أي بانخفاض ٢٪ عن العام ٢٠١٩.

على الرغم من انخفاض عدد الأجيرين في سوق العمل في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق، فإن قطاع الهايتك شهد ارتفاعاً، حيث بلغ عدد الأجيرين فيه ٣٦٠ ألف عامل، بزيادة ١٣ ألفاً عن العام السابق. ففي القطاعات الصناعية في مجال الهايتك بلغ عدد الأجيرين ١٠٨ آلاف، وفي قطاع الخدمات في قطاع الهايتك ٢٥٢ ألفاً، وزاد نصيب الأجيرين في مجال الهايتك من مجمل الأجيرين في إسرائيل في العام ٢٠٢٠ بما يقارب ٥,٠٪ لتصبح نسبتهم ٥,١٠٪ (٧,١٣٪ من مجمل الأجيرين الرجال بلغت ٧,١٣٪ مقابل، و ٣,٧٪ للنساء الأجيرات)^{١٥}.

على الرغم من تأثير الكورونا على العديد من المصالح والمنشآت الاقتصادية، فقد ارتفع معدل الأجرة الشهرية للعامل الأجير، حيث وصل بالأسعار الجارية إلى ١١١٩٣ شيكلاً شهرياً، بعد أن كان للعامل الإسرائيلي ١١٥٣٨ شيكلاً، وللعامل الأجنبي (غالبيتهم العظمى فلسطينيون من الضفة يعملون لدى أرباب عمل إسرائيليين) ٦٦٤٩ شيكلاً شهرياً، وقد ارتفع معدل الأجرة الشهرية بين الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٩ في كل عام مقارنة مع سابقة بين ٧,١٪-٣,٦٪، بينما ارتفع معدل الأجرة الشهرية في العام ٢٠٢٠، وهي سنة وباء الكورونا بـ ٧٪، وكانت أعلى معدلات للأجرة الشهرية في فروع المعلومات والاتصالات بواقع ٢٣٩٠٩ شيكلاً، تليها خدمات مالية وخدمات تأمين بـ ١٩٥٧٧ شيكلاً، وتزويد الكهرباء والمياه وتنقية المياه بـ ١٩٥٣٨ شيكلاً، أما أدنى معدلات للأجرة الشهرية فكانت في فرع خدمات الضيافة والطعام ٥١٣٨ شيكلاً، وخدمات أخرى ٦٠٨٦ شيكلاً^{١٦}.

أثر انتشار وباء الكورونا على العمال الأجانب من ناحية عدد الوظائف الأجيرية، ومعدل الأجرة الشهرية. بحيث وصل عدد العمال الأجانب المصرح عنهم للتأمين الوطني في العام ٢٠٢٠ إلى ١٢٢٥٠٠ عامل بانخفاض ٩٪ عن العام ٢٠١٩، أما العمال الذين يعملون بدون تصاريح، فبلغ عددهم وفق التقديرات أكثر من ثلاثين ألف عامل، غالبيتهم العظمى من الضفة الغربية. وكان الانخفاض الأعلى في فروع خدمات الضيافة والطعام، إذ انخفض عدد العمال الأجانب في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٠١٩ بـ ٣٤٪، وتلاه فرع الخدمات الإدارية الذي انخفض بـ ٣,١٤٪، وطال الانخفاض الفروع الأخرى جميعها، وهي الفروع التي تضررت من الناحية الاقتصادية، وتضررت منها الفئات الضعيفة اقتصادياً كلّها، وخاصة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. بالمجمل، يتركز العمال الأجانب في العمل في فروع الخدمات الصحية المرافقة، والزراعة والبناء، إضافة إلى فروع أخرى تحتاج إلى الجهد الجسماني بشكل خاص.

١.٤ التضخم المالي

انخفض مؤشر غلاء المعيشة بـ ٠,٧٪ خلال العام ٢٠٢٠،^{١٧} إثر ارتفاع إيجابي رافق السنوات الثلاث ٠,٦٪ في العام ٢٠١٩.^{١٨} يشار إلى أنه في السنوات الخمس الأخيرة منذ العام ٢٠١٥ حتى العام ٢٠٢٠ ارتفع مؤشر غلاء المعيشة بشكل تراكمي بـ ٠,٩٪، في حين شهدت السنوات ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤ ارتفاعاً سنوياً في جدول غلاء المعيشة بنسب تراوحت بين ١,٦٪ إلى ٣,٩٪ كما يظهر في الشكل رقم ٤، وهي السنوات التي تولى فيها بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة بشكل متواصل، ولأهم ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة بين الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٤ الهدف الذي حدده بنك إسرائيل وهو الارتفاع في الأسعار بين ١٪-٣٪، في حين سجل جدول غلاء المعيشة عدم ملائمة للهدف الذي حدده بنك إسرائيل منذ العام ٢٠١٤ - ٢٠٢٠.

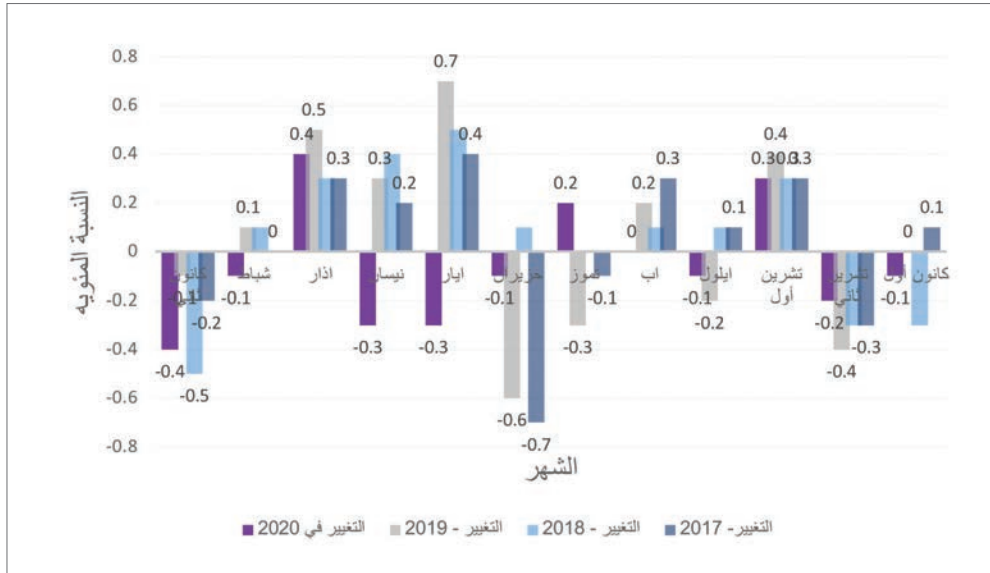
يعتبر العام ٢٠٢٠ مختلفاً عن السنوات السابقة، إذ أشارت التوقعات المختلفة إلى أنه سيشهد انخفاضاً في جدول غلاء المعيشة، نتيجة لانتشار الكورونا عالمياً ومحلياً، وخصوصاً لكثرة الإغلاقات وأثرها على انخفاض الطلب في أسواق عديدة.

الشكل رقم (٥): نسبة التغير في أسعار المستهلك للسنوات ٢٠٠٩-٢٠٢٠.



مع بداية الإغلاق الأول في آذار ٢٠٢٠، ارتفع جدول غلاء المعيشة للمستهلك بـ ٠,٤٪، بعد أن شهد انخفاضاً في كل من كانون الثاني وشباط. وفي المجمل، سجل الجدول ارتفاعاً في ثلاثة أشهر في السنة (آذار، وتموز، وتشرين الأول) بمعدل شهري تراوح بين ٠,٢٪ - ٠,٤٪، أما باقي الأشهر فشهدت انخفاضاً في اختلاف عما كان في السنوات الأربع الأخيرة، كما يبين الشكل رقم ٤.

الشكل رقم (٦): التغيير في أسعار المستهلك الشهرية للسنوات ٢٠١٧-٢٠٢٠ بالنسبة المئوية^{١٩}



تشير تركيبة سلة المشتريات للمستهلك، أن الأسعار انخفضت خلال العام ٢٠٢٠ في ثمانية بنود استهلاكية، هي: الغذاء، السكن، صيانة البيوت، الأثاث الأجهزة البتية، الألبسة والأحذية، الصحة المواصلات والاتصالات، بينما ارتفعت أسعار كل من الخضراوات والفواكه والتربية الثقافية والترفيه مقارنة بالعام ٢٠١٩. تغيرت اتجاهات التغيير في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٠١٩، إذ انخفضت أسعار بند الغذاء بـ ٠,٦٪ في العام ٢٠٢٠ مقارنة بارتفاع بـ ١,١٪ في العام ٢٠١٩، بينما ارتفعت أسعار بند الخضراوات والفواكه بـ ٤,٤٪ في العام ٢٠٢٠ بعد أن انخفضت بـ ٢,٨٪ في العام ٢٠١٩، وانخفضت أسعار بند السكن بـ ٠,٢٪ في العام ٢٠٢٠ بعد أن ارتفعت بـ ٢,١٪، وانخفضت أسعار صيانة السكن بـ ٠,٦٪ بعد أن ارتفعت بـ ١,٨٪ في سنة ٢٠١٩، وانخفضت أسعار الصحة بـ ٠,٦٪ خلال العام ٢٠٢٠ مقارنة بثباتها في ٢٠١٩، أما أسعار باقي البنود على اتجاهاتها كما كان في العام ٢٠١٩.

وللتلخيص: انخفضت أسعار ٥١٪ من السلع والخدمات المكونة لسلة المشتريات (بالشيكل) خلال العام ٢٠٢٠، وارتفعت أسعار ٤٦٪ من السلع والخدمات المركبة لسلة المشتريات بنسبة ٥٪، وارتفعت أسعار ٣٪ من السلع والخدمات المركبة لسلة المشتريات بنسبة أعلى من ٥٪. على مستوى الأسر، انخفض جدول غلاء المعيشة بين الخمس ٨,٠٪ مقارنة بانخفاض بـ ٧,٠٪ للخمس^{٢٠}.

ويلاحظ - كما تبين أعلاه - أن معدل التضخم تأثر خلال العام ٢٠٢٠ بالكورونا وأثره على القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي أدخل الاقتصاد الإسرائيلي إلى حالة من الركود وانخفاض في مستوى الأسعار. يفسر التراجع في الأسعار حسب التحليلات المختلفة بتراجع الطلب كعامل رئيس لمعدل التضخم السلبي. وتشير توقعات المؤسسات المالية المختلفة إلى أن انخفاض الأسعار سيستمر خلال الربع الأول من

العام ٢٠٢١. تشير المعطيات الأولية أن معدل التضخم لكانون الثاني ٢٠٢١ انخفض بـ ١,٠٪. يذكر أن احتساب جدول غلاء المعيشة للمستهلك طرأت عليه تغييرات في العام ٢٠٢٠، وذلك بمنظومة أوزان جديدة لمكونات سلة المشتريات ولسنة أساس جديدة هي ٢٠٢٠. مع هذا، تشير التوقعات إلى أن معدلات التضخم المالي ستكون أدنى من الهدف الذي حدده بنك إسرائيل.^{٢١}

٢. السياسات الاقتصادية للحكومة الاسرائيلية في ظل أزمة الكورونا

هذا الجزء السياسات الاقتصادية، حيث يستعرض الفصل الأول منه بالبيانات والتحليل السياسة الحكومية - المالية التي تعدها وزارة المالية وتشرف عليها، أما الجزء الثاني فيستعرض - بالبيانات والتحليل - السياسة النقدية للبنك المركزي ضمن الأدوات النقدية المتاحة له، خاصة أن انتشار وباء الكورونا فرض على الحكومة والبنك المركزي مهمة إعداد وتنفيذ برامج اقتصادية لمواجهة.

٢,١ السياسات المالية

ابتداءً العام ٢٠٢٠، ولم تكن هناك ميزانية سنوية. مصادق عليها من الحكومة، وكانت ميزانية ٢٠١٩ آخر ميزانية مصادق عليها، وهي السنة التي شهدت جولتي انتخابات برلمانية (في نيسان ٢٠١٩، وفي أيلول ٢٠١٩). كان التخطيط أن تصل النفقات الحكومية إلى ٣٩٦,٦ مليار شيكل ٢٠٢٠، وخُطط لعجز حكومي بقيمة ٤٠,٢ مليار ش.ج؛ أي ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. تبين مع نهاية العام ٢٠١٩ أن النفقات الحكومية بلغت ٣٩٩,٨ مليار ش.ج (١٠٠,٧٪ من الميزانية). فكما جاء في ميزانية ٢٠١٩، كانت المدخولات السنوية المتوقعة حسب التخطيط ٣٥٦,٧ مليار ش.ج، لكن التنفيذ في العام ٢٠١٩ كان ٣٤٧,٦ مليار ش.ج، نتيجة لذلك وصل العجز المتراكم لعام ٢٠١٩ إلى نحو ٥٢,٢ مليار ش.ج. حسب القانون الإسرائيلي، الحكومة مكلفة - في حال عدم وجود ميزانية - بصرف ما نسبته ١٢/١ كل شهر خلال العام ٢٠٢٠ من الميزانية السابقة، والعمل بما يسمى «ميزانية مستمرة».

ضمن هذه الخلفية، عمل خلال العام ٢٠٢٠ وزيراً مالية؛ عمل الوزير الأول (موشيه كحلون عن حزب كولانو بميزانية صودق عليها في آذار ٢٠١٨، وخلال العام ٢٠١٩ لم يجر إقرار ميزانية للعام ٢٠٢٠، وجرّت انتخابات برلمانية في نيسان ٢٠١٩، ولأول مرة في تاريخ إسرائيل لم تشكل حكومة، وبعد شهر واحد من بدء العمل البرلماني أقرت انتخابات جديدة في ١٧ أيلول ٢٠١٩، ومرة أخرى لم يستطع نتنياهو تشكيل حكومة، وتم حل الكنيست والإعلان عن انتخابات ثالثة في آذار ٢٠٢٠، وخلال هذه الفترة أدارت الحكومة التي اختيرت بعد انتخابات الكنيست العشرين، أعمال الحكومة برئاسة نتنياهو إلى ما بعد الانتخابات الثالثة، إلى أن تم تشكيل حكومة جديدة في أيار ٢٠٢٠،

لم تنجح الحكومة في إقرار ميزانية للعام ٢٠٢٠، ولا للعام ٢٠٢١. إضافة لذلك، أجبر انتشار وباء الكورونا خلال العام ٢٠٢٠ والإغلاقات وخسائرها الحكومة على إجراء تعديلات على قانون الأساس في الميزانية كأمر الساعة، وبموجب ذلك، تم تغيير حساب إطار الإنفاق السنوي المسموح به.

بلغ الإطار العام للخطة الاقتصادية الذي حدد لمواجهة وباء الكورونا الاقتصادي ٢٠٨ مليار شيكل، من بينها ١٣٧ مليار شيكل نفقات في الميزانية.

تكونت من وزيراً، وسميت «حكومة التناوب» بين حزبي الليكود و«أزرق أبيض». إثر تشكيل حكومة التناوب، تغير وزير المالية الأسبق موشيه كحلون، واستلم منصب وزير المالية الجديد عضو الكنيست يسرائيل كاتس من حزب الليكود في أيار ٢٠٢٠، وحسب اتفاقية تشكيل الحكومة، اتفقت الأحزاب المشتركة في الحكومة - وبالذات الليكود و«أزرق أبيض» - على أن يتم إقرار ميزانية للدولة في آب ٢٠٢٠، ولكن الخلافات بين «أزرق أبيض» والليكود أعاقَت المصادقة على الميزانية. وفي آب، مع اشتداد الخلاف بين نتنياهو وغانتس، تم الاتفاق بوساطة عضوي الكنيست هندل وهاوز من حزب تيلم على تأجيل إقرار ميزانية ٢٠٢٠ بـ ١٢٠ يوماً، ومع هذا ولأسباب مختلفة أُعلن عن

حلّ الكنيست في كانون الأول ٢٠٢٠، بعد عدم إقرار ميزانية (الميزانية لم تطرح على الكنيست)، وأقرت انتخابات رابعة في آذار ٢٠٢١. لم تنجح الحكومة في إقرار ميزانية للعام ٢٠٢٠، ولا للعام ٢٠٢١. إضافة لذلك، أجبر انتشار وباء الكورونا خلال العام ٢٠٢٠ والإغلاقات وخسائرها الحكومة على إجراء تعديلات على قانون الأساس في الميزانية كأمر الساعة، وبموجب ذلك، تم تغيير حساب إطار الإنفاق السنوي المسموح به.^{٢٣} وأقرت «صناديق إنفاق» للخطة الاقتصادية للتغلب على آثار الكورونا الاقتصادية. فيما يأتي تركيز لإطار الإنفاق المسموح به في العام:^{٢٤}

- إطار لتنفيذ الميزانية المستمرة - ابتداء من نيسان، حدد إطار بقيمة ٤٠٠ مليار شيكل، ثم أضيف ١١ مليار شيكل في أيلول كأمر للساعة.

- إطار تنفيذ الخطة الاقتصادية - الإطار الأول من نيسان، والبدء بتخصيص ٣٥ مليار شيكل من خلال ٨٠ مليار شيكل أعدت للمساعدات والقروض، وارتفعت إلى ٨٤,٨ مليار شيكل أعدت خصيصاً للعام ٢٠٢٠.

يُذكر أن الإطار العام للخطة الاقتصادية الذي حدد لمواجهة وباء الكورونا الاقتصادي بلغ ٢٠٨ مليار شيكل (جدول رقم ٨). من بينها ١٣٧ مليار شيكل نفقات في الميزانية موزعة حسب التخطيط كالاتي: ٨٤٨١٢ مليار شيكل للعام ٢٠٢٠، و٥٢٣٣٤ مليار شيكل للعام ٢٠٢١. حسب بحث لمركز تاوب، تم تنفيذ ٧٣٪ من الميزانية المعدة للبرنامج الاقتصادي المخصص لمواجهة الوباء بين شهري آذار وتشرين الثاني ٢٠٢٠.^{٢٥}

جدول رقم (١١): إجمالي حجم الخطة الاقتصادية (يشمل مركبات الائتمانات والسيولة النقدية).^{٢٦}

المجموعة	الموضوع	المجموع (مليار شيكل)
هبات صحية ومدنية	استجابة للوزارات الحكومية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم.	٢٥,٩
شبكة أمان اجتماعية	تسهيلات في استحقاقات رسوم البطالة، هبات لمجموعات سكانية خاصة، هبات اجتماعية للمستقلين، هبات لكل مواطن ولكل ولد، تسهيلات لسحب ودائع الجنود المسرحين، هبات لتشجيع التشغيل بواسطة هبات عمل.	٧٤,٣
استمرارية الأعمال	هبات التكاليف الثابتة للمصالح الاقتصادية، قروض بكفالة الدولة، تخفيضات في ضريبة الأرنونا، هبات لتشجيع التشغيل والحفاظ على العمال واشترك الحكومة في أيام العزل الاجتماعي.	٩٨,٥
تحفيز الاقتصاد وتسريعه	تسريع الرقمنة الحكومية، تسريع مشاريع الإسكان، هبات لشركات الهايتك وتسريع البنية التحتية المدنية.	٩,٦
المجموع		٢٠٨,٣

خلال العام ٢٠٢٠، بلغ العجز في الميزانية الحكومية ١٦٠,٣ مليار شيكل (أنظر جدول رقم ٩) مقابل عجز بقيمة ٥٢,٢ مليار شيكل في ميزانية ٢٠١٩. فمع انتشار الوباء، وفرض الإغلاق الأول في آذار ٢٠٢٠، بدأ العجز يتراكم ويرتفع نتيجة للخطة الاقتصادية التي وضعتها الحكومة، خاصة بعد أن أغلقت المحال التجارية، وخرج نحو مليون عامل من أماكن عملهم في إجازات بدون راتب، إضافة إلى التقديرات الاقتصادية التي واجهت أصحاب المصالح. ففي كانون الأول ٢٠٢٠ وحده، وصل العجز إلى ٢٢,٩ مليار شيكل. ازداد الإنفاق الحكومي نتيجة هذه الأوضاع، كذلك انخفض الدخل الحكومي من الضرائب ومن ودائع مؤسسة التأمين الوطني. يقول المحللون الاقتصاديون في وزارة المالية إن وباء الكورونا ساهم وحده بعجز يقدر بـ ١١١,٧ مليار شيكل، منها ٦٨,٦ مليار شيكل ارتفاع في الإنفاق الحكومي، و٤٣,١ مليار شيكل انخفاض في الدخل الحكومي، وإذا ما حيدت أضرار الكورونا فان، كان من المفترض أن يكون العجز الحكومي للعام ٢٠٢٠ أقل من العام ٢٠١٩، بسبب تسيير الإنفاق حسب برنامج الميزانية المستمرة، وعدم

وجود ميزانية مصادق عليها^{٢٧} (أنظر جدول رقم ٩). وبمعنى

آخر، فإن الارتفاع في العجز بسبب وباء الكورونا بلغ ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل من العجز الحاصل في دول

منظمة التعاون والتنمية المقدّر ارتفاعه بـ ٦,٨٪.^{٢٨}

خلال العام ٢٠٢٠، بلغ العجز في الميزانية الحكومية ١٦٠,٣ مليار شيكل مقابل عجز بقيمة ٥٢,٢ مليار شيكل في ميزانية العام ٢٠١٩.

بلغ مجمل الإنفاق الحكومي للعام ٢٠٢٠ (٤٧٨,٥) مليار شيكل، منها ٤٢٦,٨ مليار شيكل إنفاق المكاتب الحكومية، بما فيها الإنفاق على الخطة الاقتصادية لمحاربة وباء الكورونا.

يُظهر التمعن في الإنفاق الحكومي للعام ٢٠٢٠، أن مجمله بلغ ٤٧٨,٥ مليار شيكل، منها ٤٢٦,٨ مليار شيكل إنفاق المكاتب الحكومية، بما فيها الإنفاق على الخطة الاقتصادية لمحاربة وباء الكورونا الاقتصادي، و ٣٠ مليار شيكل تسديد فوائد على الدين الحكومي، إضافة لتسديد صناديق للتأمين الوطني بقيمة ٢١,٧ مليار شيكل. وبالمجمل ارتفع الإنفاق

الحكومي بـ ١٩,٧٪ مقارنةً بالعام ٢٠١٩. وبتحبيد الإنفاق على وباء الكورونا الاقتصادي، فإن الإنفاق الحكومي ارتفع بـ ٢,٥٪ مقارنةً بالعام ٢٠١٩.

جدول رقم (١٢): مركبات العجز الحكومي في العام ٢٠٢٠.

مركبات العجز	مليارات الشواكل	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي
عجز ٢٠١٩	٥٢,٢	٣,٧٪
ارتفاع في الإنفاق بسبب الخطة الاقتصادية ^٣	٦٨,٦	٤,٩٪
ارتفاع في الإنفاق – ميزانية مستمرة	١٠,١	٠,٧٪
انخفاض الدخل من الضرائب	٦,٥	٠,٥٪
انخفاض في المداخل الأخرى – التأمين الوطني	٢٢,٩	١,٦٪
انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي	٠	٠,٣٪
مجمّل العجز	١٦٠,٣	١١,٧٪ ^٣

أما دخل الدولة فبلغ ٣١٨,٢ مليار شيكل، وهو أقل بـ ٨,٥٪ من دخل العام الماضي، وأقل بـ ٤٣,١ مليار شيكل من التنبؤات قبل بداية أزمة الكورونا الاقتصادية. بلغت جباية الضرائب ٣١٠,٩ مليار شيكل، منها ١٦٧,٢ مليار شيكل من الضرائب المباشرة، و ١٣٧,٣ مليار شيكل من الضرائب غير المباشرة، بذلك يكون مجمل الدخل من الضرائب أقل بـ ٢٪ منه في العام ٢٠١٩. أما باقي الدخل فهو من مؤسسة التأمين الوطني ورسوم ومداخل مختلفة. بالتالي، تم تمويل العجز الحكومي بواسطة تجنيد أموال محلية بقيمة ١٩١ مليار شيكل، وتجنيد ٧٤,٤ مليار شيكل من خارج البلاد.

بناءً على هذه المعطيات، فالتوقعات المستقبلية للعجز في ميزانية العام ٢٠٢١ مرهونة بسيناريوهات عديدة، أهمها أن انخفاض وتيرة انتشار الوباء، وارتفاع وتيرة التطعيمات، سيؤديان إلى عجز في الميزانية اقل من العام ٢٠٢٠. وتشير معظم التوقعات إلى أن نسبة العجز من الناتج ستكون في العام ٢٠٢١ بين ٧٪ - ٩٪، وأنها ستتناقص في العام ٢٠٢٢. لكن هذا السيناريو مرهون أيضاً بالانتخابات البرلمانية للكنيست الإسرائيلي، وإمكانية قيام حكومة مستقرة، وعدم إجراء انتخابات خامسة في العام ٢٠٢١. هناك سناريوهات أخرى ترتبط أيضاً بفعالية تطعيمات الكورونا وقدرتها على الحد من انتشار الوباء، وهي متشائمة أكثر فيما يتعلق بمدى الأضرار الاقتصادية محلياً وعالمياً، وبالعجز في الميزانية الحكومية.

٢.٢ الدين العام والتدريج الائتماني

على أثر الخطوات الاقتصادية لمواجهة أضرار الكورونا وارتفاع الإنفاق الحكومي لتمويلها، ارتفع معدل الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بـ ١٣٪ خلال العام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٧٣,١٪ مقارنة بـ ٦٠٪ في العام السابق.^{٣٢} بلغ معدل الدين الحكومي من الناتج ٧١,٦٪. يُذكر أن معدل الدين العام للناتج في العام ٢٠٠٩ كان مساوياً تقريباً لمعدل الدين العام للناتج في العام ٢٠٢٠، وخلال هذه الفترة، انخفض بشكل تدريجي ليصل في السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩ بين ٦٠٪ - ٦١٪، وارتفع في العام ٢٠٢٠ ليصل إلى معدله الحالي. يتضح بمقارنة معدل الدين العام مع دول أخرى، أن متوسط معدل الدين العام للناتج في الدول النامية المتوقع في العام ٢٠٢٠ هو ٦٢,٢٪، وللدول المتطورة ١٢٥,٥٪، أما متوسط معدل الدين العام للناتج للدول التي تقارن بها إسرائيل حسب شركات التدريج فيبلغ ٥٣,٨٪.^{٣٣}

بقي التدريج الائتماني لإسرائيل على حاله. فشركة فيتش (Fitch) العالمية للتدريج الدولي، أبقت التدريج السابق بمستوى A+ مع تنبؤات مستقرة. وحسب الشركة فإن التدريج الائتماني لإسرائيل يوازن بين حسابات خارجية متينة واقتصاد متنوع ذي قيمة إضافية عالية، ومتانة مؤسساتية، وبين معدل دين عام للناتج عال مقارنة بدول المقارنة، ومخاطر أمنية وسياسية مستمرة.^{٣٤}

يتوقع المحللون الاقتصاديون لشركة فيتش ارتفاع معدل النمو في العام ٢٠٢٠ بـ ٥,٤٪ في العام ٢٠٢١، وفي العام ٢٠٢٢ بـ ٤,١٪، معتمدين بذلك على التنبؤ بإيقاف التقييدات الاقتصادية النابعة من الكورونا، وبقاء وتيرة التطعيمات عالية في النصف الأول من العام ٢٠٢١، وتجدد الخدمات السياحية في النصف الثاني بوتيرة منخفضة، مع هذا، يشير محللو الشركة إلى المخاطر المحتملة نتيجة الموجات الوبائية وفعالية التطعيمات.^{٣٥}

يتوقع المحللون أيضاً أن العجز في ميزانية الحكومة سيستمر في العام ٢٠٢١ بنسبة ٩٪

أبقت شركات التدرّج الائتماني الدولية الثلاث على التدرّج الائتماني لإسرائيل في مستواه، على الرغم من انتشار وباء الكورونا، وزيادة معدل الدين العام للناتج، والأوضاع السياسية وبالذات المحلية، وعدم المصادقة على الميزانية العامة للعام ٢٠٢٠، وكذلك للعام ٢٠٢١.

من الناتج المحلي، وسينخفض في العام ٢٠٢٢ إلى ٤,٣٪، وأن معدل الدين العام للناتج سيرتفع في السنوات المقبلة، كما يتوقع المحللون أن يستمر الفائض في الميزان التجاري، خاصة أن تصدير الخدمات يتمتع بمتانة حالية ومستقبلية.

كما لم يتغير التدرّج الائتماني حسب شركة (S&P) التي أبقت عليه بمستوى AA- مع تنبؤات مستقرة، ويعلل محللو الشركة تدرّجهم بأن الاقتصاد الإسرائيلي سينمو مستقبلياً، وأن معدل الدين الخارجي سيستقر حول ٧٧٪ للناتج. ^{٣٦} وأشاد تقرير شركة (S&P) بجهود بنك إسرائيل، وبالسياسة النقدية التي يديرها بمساندة احتياجات التمويل الحكومية والخطوات التي قام بها ضمن خطته لمواجهة الوباء مثل اقتناء سندات الدين الحكومية وغيرها من الخطوات النقدية.

للتلخيص: أبقت شركات التدرّج الائتماني الدولية الثلاث على التدرّج الائتماني لإسرائيل في مستواه، على الرغم من انتشار وباء الكورونا، وزيادة معدل الدين العام للناتج، والأوضاع السياسية وبالذات المحلية، وعدم المصادقة على الميزانية العامة للعام ٢٠٢٠، وكذلك للعام ٢٠٢١. مع توقعات إيجابية لمعدلات النمو في الأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٣، وتقلص العجز في الميزانية في السنوات المقبلة.

٢.٣ السياسات النقدية

اتخذ بنك إسرائيل في العام ٢٠٢٠، قرارات عدة ضمن سياساته النقدية بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، والتقليل من الأضرار النابعة من انتشار الكورونا عالمياً، ودفع عجلة النشاطات الاقتصادية. لقد تعددت الأدوات النقدية التي استعملها البنك خلال السنة، فبعضها لم يستعمل منذ أزمة الرهن العقاري العالمي، وبعضها الآخر لم يستعملها البنك سابقاً، إضافة للأدوات التي يستعملها بشكل جارٍ، كتحديد نسبة الفائدة والتدخل في سوق العملة الأجنبية. كانت الشروط مواتية، حيث كان الاقتصاد الإسرائيلي حتى بداية انتشار الوباء في حالة من الاستقرار والنمو، مع فائض في احتياط العملة الأجنبية وأرصدها، لذا اتخذ البنك خطوات لاعمت بمدى عال الأسواق المختلفة ضمن الصلاحيات والأدوات التي يمتلكها في سياسات التوسع النقدي. إضافة لكل ذلك، هدف البنك المركزي من خطواته إلى الحفاظ على أهدافه بشكل عام، وأهمها الاستقرار في الأسعار، ومستويات محددة للتضخم المالي، وكذلك النمو الاقتصادي في المدى البعيد ومركباته، والاستقرار في الأسواق المالية.

أشارت التوقعات الإسرائيلية والعالمية (بشكل مغلوط) في بداية العام ٢٠٢٠، ومع بداية انتشار الكورونا، أن المرض سيتوقف خلال الأشهر المقبلة، وأن آثاره الاقتصادية ستكون محدودة. إضافة

ما هي سياسة التوسع المالي؟

هي سياسة تتبعها البنوك المركزية في حالات الانكماش أو الركود الاقتصادي، وتهدف إلى زيادة الإقراض، وبالتالي ضخ كميات إضافية من السيولة إلى السوق لتحريك عجلة الاقتصاد. وللوصول إلى هذه النتيجة، يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة المترتبة على القروض بهدف تشجيع الأفراد والشركات على الاقتراض. بشكل عام، تُضخ زيادة الاقتراض سيولة نقدية في السوق، وتدفع باتجاه تنشيط الاستهلاك والطلب على السلع من جانب، وتشجيع الاستثمار من جانب آخر.

لذلك، اقتضت المعطيات التي توفرت لمتخذي القرارات في السياسات النقدية على الربع الأخير من العام ٢٠١٩، والشهر الأول من العام ٢٠٢٠، بناءً على ذلك، تقرر أن تبقى نسبة الفائدة ٢٥٪، وهي النسبة التي تقرر في تشرين الثاني ٢٠١٨، وأُبقيت بدون أي تغيير حتى بداية نيسان ٢٠٢٠. لكن الأزمة التي انتشر الكورونا محلياً وعالمياً، والخطوات المتخذة لإيقاف انتشاره، ومع تغيير الوضع الاقتصادي الكلي، دفعت اللجنة النقدية في تفعيل أدوات نقدية متعددة لمواجهة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الوباء، وبالذات التقلبات في الأسواق المالية (على سبيل المثال انخفاض الأسعار في بورصة تل أبيب...)، لذا تمثّل القرار الأول في ١٥ آذار ٢٠٢٠ بالإعلان عن

برنامج «معاملات إعادة البيع» (Repo transactions) بهدف زيادة السيولة في الأسواق المالية، وتحسين أداء سوق سندات الدين، إضافة إلى ذلك، قررت اللجنة النقدية أن البنك سيعمل في سوق سندات الدين، ويقتني سندات دين حكومية من الأنواع المختلفة ولأوقات مختلفة، وبدأ أيضاً في ٢٠٢٠/٣/١٦ بالعمل في سوق العملة الأجنبية ضمن برنامج صفقات المفاضلة (SWAP) بهدف المحافظة على السيولة النقدية. بعد أسبوع من ذلك، قررت اللجنة النقدية إطلاق خطة منظمة لشراء السندات الحكومية في السوق الثانوية بمبلغ إجمالي قدره ٥٠ مليار شيكل، بهدف تخفيض تكاليف الائتمانات للشركات والأسر، بعد أن انخفضت مدخولاتهم، وازدادت الصعوبات التي تواجههم في السيولة النقدية. ولم تغير اللجنة النقدية نسبة الفائدة بجلسة استثنائية، بل أبقت عليها على خلاف كثير من البنوك المركزية في العالم.

في بداية نيسان، اختلف الوضع عما كان عليه سابقاً، وبدأ الاعتقاد أن الأزمة الصحية ستستمر ومعها الأزمة الاقتصادية، وأن الأزمة ليست ناتجة عن التقييدات على العرض فقط، إنما تتجه التوقعات نحو المسّ بالطلب على أثر انخفاض مداخيل الأسر والضرر اللاحق بقيمة الأصول المالية، لذا قررت اللجنة النقدية تخفيض نسبة الفائدة إلى ١٪، على أمل أن تسهل هذه الخطوة على المقترضين الذين ترتبط قروضهم بنسبة الفائدة التي يحددها بنك إسرائيل والفائدة الأساسية (البرايم)، وأن تساهم أيضاً في دعم الاقتصاد الكلي. وفي السياق نفسه، أدخلت اللجنة النقدية أداة نقدية جديدة، عبارة عن قروض نقدية للبنوك التجارية لمدة ثلاث سنوات وبنسبة فائدة ثابتة ١٪، بهدف زيادة العروض الائتمانية للمصالح الصغيرة، وتخفيض نسبة الفائدة على القروض المعروضة.

وضمن السياسة النقدية، تابع البنك المركزي مجرى الأمور من الناحية الوبائية وأثرها الاقتصادي، واستمر في سياسة التوسع النقدي. وفي بداية تموز مع اشتداد حدة الوباء وآثاره الاقتصادية، قام بإدخال برنامج لشراء سندات دين صادرة عن الشركات الكبرى بقيمة ١٥ مليار شيكل، وجدد برنامج القروض النقدية للبنوك التجارية للمدى البعيد بفائدة ثابتة، وأعلن أنه سيجدد في التشريعات التي تسمح للبنوك برهن أصول عديدة ومختلفة مقابل قروض للمدى البعيد؛ أي بإمكانية رهن أصول غير ثابتة بمستوى عال. في تشرين الأول، ومع نهاية الإغلاق الثاني، قرر بنك إسرائيل زيادة شراء سندات الدين الحكومية بـ ٣٥ مليار شيكل، وتزويد البنوك التجارية بقروض بفائدة سلبية -٠,١٪ بهدف مساعدة المصالح الصغيرة الحجم، واشترط على البنوك التجارية منح قروض للمصالح الصغيرة بحد أقصى للفائدة ١,٣٪ مع فترة تسديد مدتها أربع سنوات، ذلك إيماناً منه بأهمية المصالح الصغيرة من ناحية التشغيل والنشاط الاقتصادي، إضافة لكل ذلك، شرّع البنك المركزي تأجيل سداد القروض، خاصة قروض السكن طويلة الأمد، حيث بلغ حجم القروض التي أجل تسديدها ١٦١ مليار شيكل.^{٣٧}

٢.٤ العملة الأجنبية وسعر التبادل

لم يختلف أمر سوق العملة الأجنبية مقابل الشيكال، عما كان عليه في الأسواق الأخرى. فحتى آذار ٢٠٢٠، ارتفعت قيمة الشيكال مقابل العملات الأجنبية. ومع انتشار الكورونا، وإعلان الإغلاق الأول، وحدثت تقلبات في الأسواق المالية، انخفضت قيمة الشيكال مقابل الدولار نتيجة وجود نقص في سيولة الدولار (انظر الشكل رقم ٥). وانخفاض الأسعار في سوق الأسهم، الأمر الذي دفع بنك إسرائيل إلى التدخل في سوق العملة الأجنبية، وعقد صفقات مقايضة (SWAP) ^{٣٨} بهدف تزويد السوق بالسيولة المطلوبة، ولم تكن هناك أي عوائق أمام تنفيذ ذلك بسبب تراكم أرصدة العملة الأجنبية من سنوات سابقة، حيث كانت الأرصدة مرتفعة، ومنذ ذلك الحين ارتفعت قيمة الشيكال بالنسبة للعملة الأجنبية، باستثناء أيلول الذي انخفضت فيه بشكل طفيف، ثم عاد الشيكال إلى اتجاهه السابق، وحافظ بنك إسرائيل في تلك الفترة على مراقبة سوق العملة الأجنبية والتدخل فيها من خلال شراء العملة بهدف الحفاظ على الأسعار وعلى الصادرات الإسرائيلية.^{٣٩} فعلى سبيل المثال، اشترى البنك المركزي في النصف الأول من سنة ٢٠٢٠ ما قيمته ١٠,٨ مليار دولار، واشترى في النصف الثاني ١٥ مليار دولار، نفذ أكثر من ثلثها في تشرين الثاني على أثر محاولات جهات تجارية رفع قيمة الشيكال.

الشكل رقم (٧): معدل أسعار العملات الأجنبية مقابل الشيكل خلال الأشهر كانون الثاني-
كانون الأول ٢٠٢٠؛^{٤١}



أعلن بنك إسرائيل في منتصف كانون الثاني ٢٠٢١، أنه سيتدخل خلال العام ٢٠٢١ في سوق العملة الأجنبية، وسيقتني ٣٠ مليار دولار، وأنه اتخذ هذه الخطوة، وحدد المبلغ، بهدف ضمان الاستقرار في الأسواق، ودعم الاقتصاد في مواجهة وباء الكورونا في العام ٢٠٢١، وبالذات دعم التصدير وبدائل الاستيراد، وأن هذا الدعم سيستمر طالما لم يتناقض مع أهدافه في الحفاظ على مستوى الأسعار والاستقرار المالي.^{٤١}

وباحتساب معدلات التغيير في أسعار العملة الأجنبية بين الأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠، فإن معدل سعر صرف الدولار مقابل الشيكل انخفض بـ ٣,٥٪ في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٠١٩، إذا بلغ معدل الصرف السنوي للدولار لعام ٢٠٢٠ ما قيمته ٣,٤٤٢٤ شيكلاً مقارنة بـ ٣,٥٦٤٥ شيكلاً في العام ٢٠١٩. أما معدل سعر اليورو السنوي بالشيكل فانخفض بـ ١,٧٪، حيث بلغ ٣,٩٢٣٣ في العام ٢٠٢٠ مقابل ٣,٩٩٢ في العام ٢٠١٩، وانخفض معدل سعر الدينار السنوي بـ ٣,٤٣٪، حيث بلغ ٤,٨٥٥ في العام ٢٠٢٠ مقابل ٥,٠٢٧٥ في العام ٢٠١٩.

في نهاية كانون الأول من العام ٢٠٢٠، بلغ رصيد العملة الأجنبية ١٧٣٣٠.٧ مليون دولار بزيادة ٦٣٦٠ مليون دولار عن الشهر الذي سبقه، وحسب تفسير بنك إسرائيل، نجمت الزيادة عن: اقتناء عملة أجنبية على يد بنك إسرائيل بمبلغ ٤٤٠.٥ مليون دولار، إعادة تقييم بقيمة ٢٢٨٤ مليون دولار، خصم ٧٨ مليون دولار للخارج بواسطة القطاع الخاص و ٢٥١ مليون دولار تحويلات الحكومة للخارج.

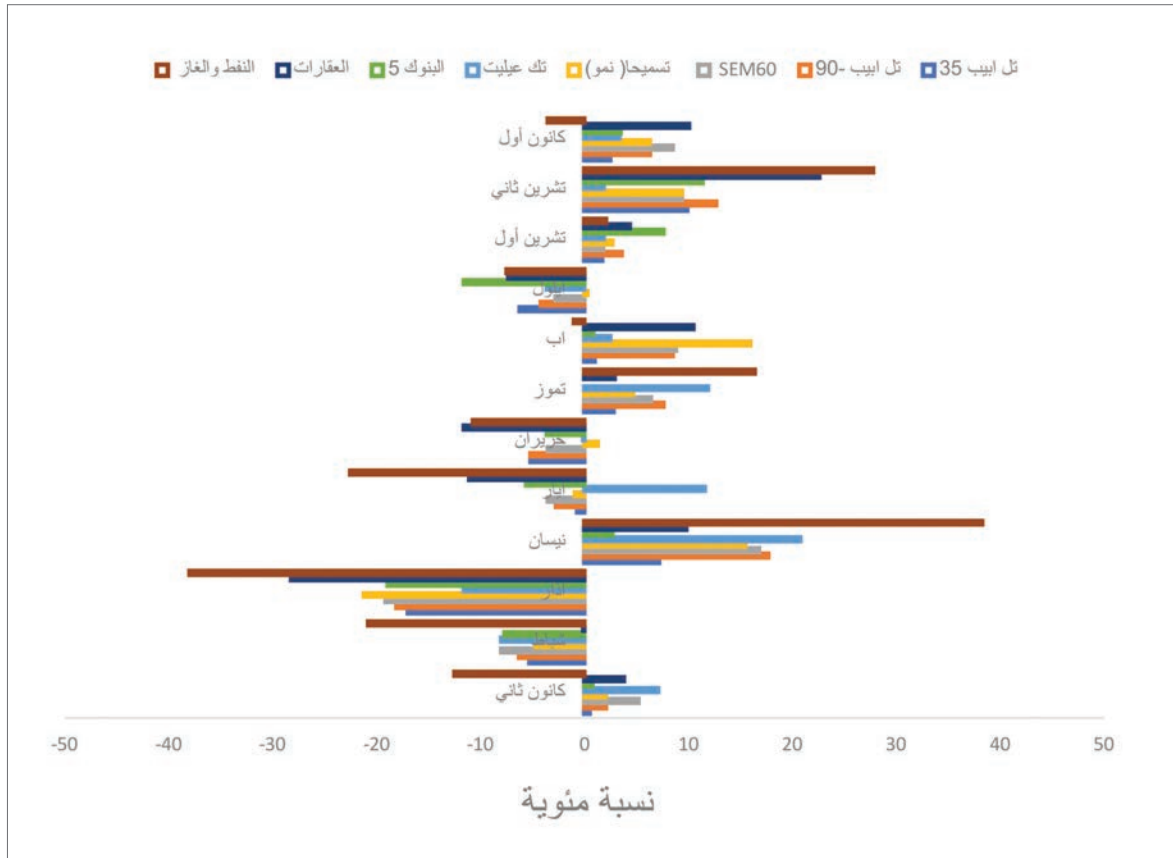
من الملاحظ أن الزيادة في رصيد العملة الأجنبية في العام ٢٠٢٠ كانت مرتفعة جداً، إذ بلغت ٣٧,٥٪ مقارنة معها في نهاية كانون الأول ٢٠١٩، ويشكل هذا الرصيد ٤٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.^{٤٢}

٣. الأوراق المالية في بورصة تل أبيب

استمراراً لارتفاع أسعار الأوراق المالية في نهاية العام ٢٠١٩، شهدت أسعار الأسهم ارتفاعاً في كانون الثاني ٢٠٢٠ كما هو الحال في بورصات العالم. ومع انتقال عدوى الكورونا عالمياً، بدأ الانخفاض في مؤشرات سوق الأسهم، وزاد الانخفاض حدة عند إعلان منظمة الصحة العالمية في آذار على أن الكورونا وباء عالمي، حيث شهدت بورصات العالم انقلاباً سريعاً بما فيها بورصة تل أبيب، وانخفضت وسادت الأسواق أجواء من عدم الاستقرار على إثر الاغلاقات في العديد من دول العالم ومنها اسواق الاوراق، الأمر الذي ينطبق على أسواق الأوراق المالية في إسرائيل. يبين الشكل رقم ٦ أن الانخفاض في مؤشرات الأسهم برز في فترات الإغلاق الأول والثاني في كل من آذار وأيلول، وكان الانخفاض الأكثر حدة في آذار مع بداية توسع انتشار المرض، وفترة الإغلاق الأولى في إسرائيل، نتيجة عدم اليقين الذي ساد آنذاك، وعدم الثقة بتطورات الأمور المرضية المستقبلية.

لقد فرضت الإغلاقات - وبالذات الإغلاق الأول في آذار، والثاني في أيلول - على السكان عدم الخروج من بيوتهم، مما أدى إلى تراجع النشاطات الاقتصادية، وارتفاع حاد في معدلات البطالة، وأيضاً ارتفاع العجز في ميزانية الحكومة، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، وبرز في الساحة الاقتصادية مسمى جديد هو «الكورونا الاقتصادية»؛ أي الوباء الاقتصادي الذي أثر على المناخ العام، وبثّ الشعور بعدم الاستقرار في الأسواق المالية، لكن المحاولات الحثيثة لتخفيض انتشار الوباء والعمل على تقليص نسبة الوفيات، والجهود المبذولة من أجل إيجاد تطعيم، والإعلان في تشرين الثاني عن تطوير تطعيم، وبدء إعطائه في كانون الأول ٢٠٢٠، كل هذا أثر إيجابياً على الأسواق المالية، وعادت أسعار الأسهم ومؤشراتها إلى الارتفاع في الشهرين الأخيرين من العام ٢٠٢٠ (أنظر الشكل رقم ٦).

الشكل رقم (٨): مؤشرات الأسهم الشهرية خلال العام ٢٠٢٠



وبنظرة سنوية، ارتفع مؤشر أسعار تل أبيب تك عيليت خلال العام ٢٠٢٠ بـ ٣٩,٣٪، وارتفع أيضاً مؤشر أسهم تل أبيب تسميحا (نمو) بـ ٢٩,٤٪، تلاه مؤشر تل أبيب- ٩٠ بـ ١٨,١٪، وارتفع مؤشر تل أبيب SEM60 بـ ١٥,٦٪.

من جهة ثانية، انخفض مؤشر تل أبيب نفط وغاز بـ ٤٤,٨٪، وانخفض مؤشر تل أبيب بنوك- ٥ بـ ٢١,٨٪، وانخفض مؤشر تل أبيب- ٣٥ بـ ١٠,٩٪، وتل أبيب عقارات انخفض بـ ٤,٦٪.

تشير تحليلات عدة إلى أن بعض المؤشرات انخفضت نتيجة للتغيرات المحلية والعالمية، فانخفاض مؤشر النفط والغاز جاء نتيجة لانخفاض النشاطات الإنتاجية في العالم، ونتيجة لانخفاض أسعار النفط والغاز عالمياً، أما مؤشر البنوك- ٥ فانخفض نتيجة للخسارات في الائتمانات الممنوحة للزبائن، ونتيجة لتقليص الائتمانات البنكية للزبائن، لذلك تدخل بنك إسرائيل وأعلن عن برنامج ائتمانات بفائدة سلبية -١,٠٪ للبنوك التجارية، ورفع الحد الأعلى للائتمانات العقارية، أما مؤشر العقارات فانخفض على أثر التحول للتجارة الإلكترونية والعمل عن بعد، وإغلاق المجمعات التجارية وإجراء تخفيضات على أجرة المحلات التجارية، وكذلك انخفاض الطلب على الشقق السكنية. من جهة

ثانية، أدت أزمة الكورونا إلى ازدهار شركات التكنولوجيا نتيجة للتجارة الإلكترونية والعمل والتعلم عن بعد، ويمكن القول إن أسهم الشركات التكنولوجية بدلت أسهم الشركات الاقتصادية التقليدية ورفعت أسعارها.

يلخص التقرير السنوي للبورصة^{٤٥} العوامل الإيجابية التي أثرت على سوق الأسهم في تل أبيب، بالآتي:
برامج الدعم الحكومية التي زادت عن مئة مليار دولار، ومنها الهبات للمستقلين والمصالح صغيرة الحجم، وصندوق القروض بضمان الدولة للمصالح كبيرة الحجم، والهبات للحفاظ على العمال وعودتهم لأماكن العمل، وتمديد تأمينات البطالة للعمال الذين خرجوا من العمل لإجازة بدون راتب وللعاطلين عن العمل حتى حزيران ٢٠٢١، إضافة للهبات الممنوحة لكل المواطنين، والإعفاءات الضريبية على سحب الأموال من صناديق الاستثمار.

للتلخيص: وصلت الدورة اليومية في سوق الأسهم إلى ١,٩ مليار شيكل بزيادة ٤٣٪ من معدل الدورة اليومية للعام ٢٠١٩.^{٤٦}

من جهة أخرى، قام بنك إسرائيل ببرامج دعم مثل: التوسع النقدي بواسطة تخفيض نسبة الفائدة بـ ١٥٠٪ إلى مستوى ١٪، والتوسع الكمي عن طريق شراء سندات دين حكومية بمبلغ ٨٥ مليار شيكل، إضافة لشرائه سندات دين للشركات الكبيرة لأول مرة في تاريخه بقيمة ١٥ مليار شيكل، وخطوات أخرى ذُكرت في باب السياسات النقدية لبنك إسرائيل.

أما العوامل التي أثرت سلباً على سوق الأوراق المالية في تل أبيب فتتلخص بالآتي:

ارتفاع معدلات البطالة بصورة عالية جداً، التراجع في الناتج المحلي الإجمالي، الارتفاع بنسبة الدين الخارجي بالنسبة للناتج، إجراء انتخابات ثالثة في العام ٢٠٢٠ والإعلان عن انتخابات رابعة في العام ٢٠٢١، عدم إقرار الميزانية لعام ٢٠٢٠ و٢٠٢١، إضافة لمؤشرات أخرى للاقتصاد الإسرائيلي المذكورة سابقاً.

أما سوق سندات الدين فشهد أيضاً تحولات وتقلبات مشابهة لسوق الأسهم، وميّز انخفاض أسعار معظم سندات الدين باستثناء سندات الدين الحكومية (بالشيكال) بفائدة ثابتة ارتفعت في العام ٢٠٢٠ بـ ١٪، كذلك ارتفعت سندات الدين للمجمعات القابضة بمؤشرات تل بوند (بالشيكال) - البنوك وشركات التأمين بـ ٢٪، وارتفعت سندات الدين تل بوند بفائدة متغيرة بـ ١٪. يذكر أن معدل الدورة اليومية لسندات الدين الحكومية بلغ ٣١٣٠ مليون شيكل مقارنة بـ ٢٦١٩ مليون شيكل في العام ٢٠١٩؛ أي بزيادة ١٩٪ عن السنة السابقة.^{٤٧} وقد لخص التقرير الأخير لشهر كانون الأول ٢٠٢٠ بأن السنة كانت «أكثر هائتك» و «أكثر تجارة» و «أكثر مستثمرين».^{٤٨}



إجراءات كورونا: الشرائح المهمشة أكثر تضرراً. (الصورة عن لوس انجليس تايمز)

إجمال

بناءً على ما تقدم في الأبواب الثلاثة للمشهد الاقتصادي، شكّل عاملان رئيسان التأثير الأهم على الأداء الاقتصادي في العام ٢٠٢٠، وباء الكورونا، والثاني عدم وجود ميزانية للدولة طوال العام. أحدث انتشار الوباء في بدايته صدمة بسبب تعامل متخذي القرارات معه، واعتباره ظاهرة عابرة لن تطول، لكن مع إعلان منظمة الصحة العالمية عنه كوباء عالمي وإعلان الحكومة الإغلاق الأول، بدأت آثاره تنعكس على مختلف القطاعات، وتجاوبت معها الأسواق المحلية، مما أدى إلى ظواهر اقتصادية سلبية. أما العامل الثاني الذي أثر على أداء الاقتصاد الإسرائيلي، فهو إقرار ميزانية للدولة طوال العام الذي لم يحدث من قبل،^٩ ولأن الميزانية هي ترجمة لخطة اقتصادية للسنة كاملة، فإن تسيير العمل يكون وفقاً لميزانية العام المنصرم، مما يؤثر على رفاهية المواطنين. رافق ذلك عدم استقرار سياسي - حزبي بين أطراف الحكومة، ترك أثره على اتخاذ القرارات الاقتصادية، وانتهى إلى حل الكنيست والتوجه لانتخابات هي رابعة خلال السنتين الأخيرتين.

التبعات الاقتصادية لانتشار وباء الكورونا وعدم إقرار ميزانية عامة

انخفاض حاد في مؤشرات سوق الأوراق المالية في شهر آذار ٢٠٢٠، قبل أن تعود مؤشرات بورصة تل أبيب إلى الارتفاع على إثر إعلان عن تطوير لقاحات للوباء والبدء بتطعيم المواطنين في الشهر الأخير من العام ٢٠٢٠.

ازدياد الطلب على العملة الأجنبية والوصول إلى أزمة سيولة في النقد الأجنبي، مما خفض قيمة الشيكل. ولم يتغير هذا الاتجاه إلا بعد تدخل البنك الاسرائيلي المركزي في سوق العملة الأجنبية.

تعطيل المصالح التجارية ودخول أصحاب المصالح في أزمة نقدية.

إغلاق جزئي للموانئ الجوية.

إيقاف قطاع السياحة كلياً وقطاعي الترفيه والغذاء جزئياً.

انضمام نحو مليون عامل إلى صف البطالة على إثر الإغلاق وتسريح العمال لإجازات بدون راتب.

أضرار طالت القطاعات الاقتصادية بأشكال متباينة.

دور الحكومة والبنك المركزي في مواجهة الأضرار الاقتصادية الناجمة عن وباء الكورونا

توفير الدعم المالي لأصحاب المصالح التجارية.

توفير الدعم المالي للعاطلين عن العمل بواسطة مؤسسة التأمين الوطني، ودعم المواطنين كافة لمرة واحدة.

تخفيض نسبة الفائدة إلى ١,٠٪.

اقتناء سندات دين حكومية، ولاحقاً سندات دين لشركات تجارية جماهيرية.

منح البنوك التجارية قروضاً بفائدة سلبية بهدف منح قروض للمصالح التجارية وإخراجها من أزمة السيولة النقدية.

تجميد تسديد قروض الإسكان لمن يرغب في ذلك.

التدخل في سوق العملة الأجنبية واقتناء العملة للمحافظة على أسعار الصرف، وبالذات لدعم المصدرين.

إضافة لكل ذلك، ونتيجة لهذه الأوضاع، ووجود ١٨٪ من القوى العاملة ضمن دائرة البطالة الموسعة، ازدادت الفجوات الاقتصادية بين طبقات المجتمع المختلفة، في غير صالح العرب الفلسطينيين وكل الطبقات الضعيفة التي ازدادت ضعفاً على المديين القصير والبعيد، مما يؤثر على جودة الطبقة العاملة، والمشاركة الفعالة في قوة العمل، ويخفض المشاركة في قوة العمل، ويوسع دائرة البطالة مقارنة معها قبل انتشار الوباء.

زاد انتشار وباء الكورونا احتمال اتساع دائرة
الفقر في إسرائيل بين ٨٪ - ١٢٪، كما أن
عدم المساواة في المداخل سيرتفع بين
١,٥٪ - ٤٪،

على مستوى الأداء الكلي للاقتصاد، شهد الناتج المحلي
الإجمالي تراجعاً بنسبة ٢,٥٪، وكان للإنفاق على الاستهلاك
الشخصي المساهمة الكبرى في تراجع النمو. إضافة لكل ذلك
فإن العجز في ميزانية الحكومة ١١,٣٪ من الناتج المحلي
الإجمالي نتيجة زيادة الإنفاق لمواجهة الآثار الاقتصادية

للكورونا، وانخفاض الدخل الحكومي من الضرائب نتيجة انخفاض أرباح الشركات وخروج العمال إلى
البطالة وعوامل أخرى، ووصل الدين العام إلى ٧٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. مع هذا، فإن التدرج
الاقتصادي لم يتغير خلال العام ٢٠٢٠.

استناداً إلى هذه المعطيات، والمعطيات المتوفرة حالياً، زاد انتشار وباء الكورونا احتمال اتساع دائرة
الفقر في إسرائيل بين ٨٪ - ١٢٪، كما أن عدم المساواة في المداخل سيرتفع بين ١,٥٪ - ٤٪، لكن
التوقعات للعام ٢٠٢١ متفائلة، وتتنبأ بحدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٢١ بـ ٤,٦٪،
وأن يتقلص العجز في الميزانية إلى دون ٩٪، أما الدين الخارجي فمن غير المتوقع أن ينخفض خلال العام
٢٠٢١، وأن عملية التعافي من آثار وباء الكورونا الاقتصادية لن تكون فورية، وتحتاج إلى سنوات عدة
في حالة الخروج من هذا الوباء.

- ١ وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «تنبؤات الاقتصاد الكلي»، ٢٠٢١/٠٣/١٠، <http://bit.ly/3r8LPJH>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١١).
- ٢ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «الحسابات القومية للعام ٢٠٢٠، القياس الثاني»، خبر للإعلام في ٢٠٢١/٠٣/١٠، آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٢، <https://bit.ly/3vUsIGy>.
- ٣ المصدر السابق.
- ٤ المصدر السابق.
- ٥ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية ٢٠٢١، القدس.
- ٦ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ١٠ آذار ٢٠٢١، القدس.
- ٧ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «تخليص ميزان المدفوعات للعام ٢٠٢٠»، خبر للإعلام، ٢٠٢١/٠٣/٠٨، <https://bit.ly/2OYqOnS>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٣).
- ٨ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «تخليص ميزان المدفوعات للعام ٢٠٢٠»، خبر للإعلام، ٢٠٢١/٠٣/٠٨، <https://bit.ly/2OYqOnS>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٣).
- ٩ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «التجارة الخارجية حسب البلدان ٢٠٢٠»، خبر للإعلام، ٢٠٢١/٠١/١٠، <https://bit.ly/2P2PzPE>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٣١).
- ١٠ مصدر سبق ذكره.
- ١١ مصدر سبق ذكره.
- ١٢ معدل البطالة معرف هنا كمعدل البطالة الواسعة (حسب الدوائر الإحصائية والمؤسسات الاقتصادية الرسمية في إسرائيل)، ويتكون من ثلاثة مركبات: العاطلون عن العمل حسب التعريف الرسمي + المتغيبون عن العمل خلال كل الأسبوع (يشمل الموجودين في إجازة دون راتب نتيجة وباء الكورونا) + غير المشتركين في قوة العمل الذين فصلوا من عملهم أو أغلقت أماكن عملهم نتيجة للوباء ابتداءً من آذار ٢٠٢٠.
- ١٣ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية- القدس.
- ١٤ المصدر: مؤسسة التأمين الوطني- إدارة البحث والتخطيط، كانون الأول ٢٠١٢، القدس.
- ١٥ المرجع السابق.
- ١٦ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢١. «معدل الأجر العام للعاملين للعام ٢٠٢٠»، ٤ آذار ٢٠٢١.
- ١٧ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، كانون الثاني ٢٠٢١، القدس.
- ١٨ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، يناير ٢٠٢١، القدس.
- ١٩ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٢، القدس.
- ٢٠ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «انخفاض بنسبة ١,٠٪ بمؤشر الأسعار بالنسبة للمستهلك في ديسمبر كانون الأول ٢٠٢٠»، خبر للإعلام ٢٠٢١/٠٣/١٥، <https://bit.ly/3d1riBt>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٥).
- ٢١ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «انخفاض بنسبة ١,٠٪ بمؤشر الأسعار بالنسبة للمستهلك في كانون الثاني ٢٠٢١»، خبر للإعلام، ٢٠٢١/٠٣/١٥، <https://bit.ly/3s93B0B>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٥).
- ٢٢ للمزيد في هذا المجال، انظر/ي فصل المشهد السياسي.
- ٢٣ وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «قياس أولي لتنفيذ ميزانية الانفاق، العجز الحكومي وتمويله للعام ٢٠٢٠»، ٢٠٢١/٠١/١١، <https://bit.ly/3cb6DvB>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٠٥).
- ٢٤ المرجع السابق.
- ٢٥ بنتل بنيامين وشامي ليفي، ٢٠٢٠. «تأثير الكورونا على الاقتصاد في إسرائيل»، مركز تاوب، ٢٠٢٠/١٢/٢٣، <https://bit.ly/3reGS1G>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٨).
- ٢٦ المصدر: وزارة المالية، كانون الثاني ٢٠٢١.
- ٢٧ المرجع السابق.
- ٢٨ مصدر سبق ذكره.
- ٢٩ المصدر: وزارة المالية، القدس، ٢٠٢١.
- ٣٠ ما زالت إمكانية واردة بحتلثة الارتفاع في الإنفاق بسبب الخطوة الاقتصادية، ولكن الأمر يؤكد أن التنفيذ سيبقى أقل من المخطط بعدة مليارات من الشواقل (أقل من ١٠ مليار شيقل).
- ٣١ في إصدار آخر في ٢٠٢١/٣/١٠ أشارت تقارير دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن العجز بلغ ١١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأن دائرة الإحصاء قامت بحتلثة حديثة للبيانات، وحدث تغيير وارد أيضاً لكن بنسب ضئيلة جداً.
- ٣٢ وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «قياس أولي: المحاسب العام يعلن عن معدل الدين الخارجي للناتج في العام ٢٠٢٠»، خبر للصحافة، ٢٠٢١/٠١/٢١، <https://bit.ly/2PhBKNk>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٣).

- ٣٣ المرجع السابق.
- ٣٤ وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «التدرج الائتماني»، خبر للإعلام، ١٣/٠١/٢٠٢١، <http://bit.ly/3IGJdkW>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).
- ٣٥ المرجع السابق.
- ٣٦ عمري ملمان، «التدريج الائتماني لشركة إس أند بي»، كلكيست، ١٣/٠١/٢٠٢٠، <http://bit.ly/396PrWl>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).
- ٣٧ بنك إسرائيل، «تقرير السياسة النقدية النصف الثاني ٢٠٢٠»، كانون الثاني ٢٠٢١، <https://bit.ly/3caDJfh>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٢٨).
- ٣٨ بنك إسرائيل، «تقرير السياسة النقدية النصف الأول لسنة ٢٠٢٠»، تموز ٢٠٢٠، <https://bit.ly/3tRTYE5>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٢٨).
- ٣٩ بنك إسرائيل. «تقرير السياسة النقدية النصف الثاني ٢٠٢٠».
- ٤٠ المصدر: مع بنك إسرائيل، ٢٠٢١، القدس.
- ٤١ بنك إسرائيل، «لجنة النقد تعلن عن تغيير في سياسة البنك ونشاطه في سوق الصرف الأجنبي»، خبر للإعلام، ١٤/٠١/٢٠٢١، <http://bit.ly/3vRmCH9>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).
- ٤٢ بنك إسرائيل، خبر للإعلام ٠٧/٠١/٢٠٢١.
- ٤٣ المصدر: التقارير الشهرية لبورصة الأوراق المالية ٢٠٢٠، ٢٠٢١، تل أبيب.
- ٤٤ موقع البورصة، ٢٠٢١. «التقرير الشهري لكانون الأول والتلخيص السنوي»، <https://bit.ly/3fk5B2H>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٦).
- ٤٥ بورصة الأوراق المالية، ٢٠٢٠. «العرض السنوي: معطيات أساسية ٢٠١٨-٢٠٢٠»، <https://bit.ly/3seBrRH>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٧).
- ٤٦ المرجع السابق.
- ٤٧ المرجع السابق.
- ٤٨ مصدر سبق ذكره.
- ٤٩ في السابق كانت هناك فترة من الزمن خلال السنة بدون ميزانية، ولكن قبل نهايتها أقرت الحكومات ميزانية للدولة.
- ٥٠ غاد ليثور، «بحث: الفقر في إسرائيل يزداد بين ٨-١٤٪»، Ynet-الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرانوت، ٣٠/١٢/٢٠٢٠، <http://bit.ly/3riF8o9>، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٩).